تحليل آثار نمو القطاعات و الاستثمار على العمالة في الجزائر ما بين 1988-2018

ركراك مونية* ، قادري نورية** يعقوب محمد ***

الإرسال: 2020/01/19
القبول: 2020/02/29
النشر: 2020/12/30

ملخص : *تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي سعت الى تطوير قطاعاتها الاقتصادية من خلال اصلاحات وبرامج تنموية استثمارية تم اعتمادها، حيث حاولنا تقدير العلاقة بين كل من نمو كل قطاع من القطاعات الاقتصادية: الفلاحي، الخدماتي، الصناعي، وكذا الاستثمار على العمالة للفترة ما بين 1988-2018، و توصلنا في النتيجة إلى وجود علاقة ايجابية معنوية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، حيث أن قطاع الخدمات و القطاع الصناعي هم أكثر القطاعات استعابا للعمالة، الا أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، حيث تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف اقتصاديات البلدان.*

الكلمات المفتاحية: *برامج دعم النمو، نمو القطاعات الاقتصادية، العمالة.*

تصنيف JEL : J08, J2, J4, J7

Analysis of the effects of sector growth and investment on employment in Algeria between 1988-2018

Abstract

Algeria is one of the countries that sought to develop its economic sectors through the reforms and investment development programs adopted, where we tried to assess the relationship between the growth of each sector of the economic sectors: agricultural, services, industrial, as well as investment on employment for the period Between 1988-2018, the result is that there is a positive long-term relationship between the study variables, as the service sector and the industrial sector are the most used sectors of employment, but the main weakness of the performance of the national economy outside the hydrocarbon is the industrial sector, where The contribution of the industrial sector to GDP remains volatile and relatively weak, although this sector is the main driver of sustainable growth in various countries ' economies.

Key Words*: growth support programs, growth of economic sectors, employment.*

Jel Classification Codes*:* J08, J2, J4, J7

* أستاذة محاضرة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، re.mounia@yahoo.fr

** أستاذة محاضرة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، Knouria45@yahoo.fr ..... (المؤلف المرسل)

*** أستاذ محاضر، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، mohyagoub2000@gmail.com

مقدمة:

يختلف واقع البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة التي شهدتها البلاد، فمعدلات البطالة عرفت اختلافا ما بين فترة التسعينات و بداية الألفية الثالثة، و ذلك لعدة أسباب أهمها التغيرات في معدلات النمو الديمغرافي لنفس الفترة، اضافة الى التغير في معدلات النمو الاقتصادي الذي كان له الأثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، و خاصة فترة الاصلاحات الاقتصادية من 2000 الى 2018 التي كان لها هي الأخرى الأثر على سوق العمل و بالتالي معدلات البطالة، حيث اعتمدت الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية شملت جميع النواحي، حيث جاءت هذه الأخيرة بهدف النهوض بعجلة الاقتصاد الجزائري، و تحقيق معدلات نمو اقتصادية التي من شأنها تغيير سياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء جزئية كتوجه المؤسسات الى اعتماد تكنولوجيات حديثة، الخوصصة في بعض القطاعات، أو كانت كلية كمعدلات النمو، معدلات الاستثمار، اضافة الى خلق التوازنات في الأسواق، و معدل النمو ما هو الى نسبة التغير في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، و هذا الأخير ينتج من عدة قطاعات متكاملة فيما بينها،حيث سنقوم في دراستنا هذه بمعرفة أهم القطاعات المولدة لمناصب العمل، و من خلال ما سبق تبلور لدينا **اشكالية الدراسة** و التي تظهر في التساؤل التالي:

ما هو تأثير كل من نسب النمو في القطاعات الاقتصادية و كذا الاستثمار على معدلات العمالة في الجزائر؟

على هذا الأساس نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما مدي تنوع مساهمة القطاعات الاقتصادية في التاتج المحلي الاجمالي؟

ماهي القطاعات الاقتصادية الأكثر مساهمة في خلق فرص العمالة؟

وللاجابة على الاشكالية المطروحة و الاسئلة الفرعية يمكن صياغة **الفرضية التالية**:

-نمو القطاعات الاقتصادية و الاستثمار يساهمان في الرفع من نسب العمالة في الجزائر.

أما **الهدف من الدراسة الحالية** هو دراسة مدى تأثير نمو القطاعات الاقتصادية و الاستثمار في العمالة، لأهمية هذه المتغيرات في **تصميم السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة وكذا النامية**. كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحديد أثر نمو للقطاعات الاقتصادية و على العمالة في الاقتصاد الوطني في كل من المدى القصير والطويل.

-IIالإطار النظري للدراسة و الدراسات السابقة :

يعتبر النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي شغلت الكثير من المفكرين و ذلك بهدف التعرف على أسرار النمو و مصادره و أساليب تحقيقه و علاقته بالتنمية الاقتصادية و من تم استمراره و البيئة والظروف الداعمة له وكذلك الحكومات في تحقيقه و استدامته .

الاقتصادي "S.Kuznets " عرف النمو الاقتصادي في كتابه "النمو و الهيكل الاقتصادي" بأنه: "ظاهرة كمية، و بالتالي يعرف النمو على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الايديولوجية التي يحتاج الأمر اليه (تودارو، حسني وعبد الرزاق، 2006، ص175)

وعرفه الاقتصادي جون ريفوار بالتحول التدريجي لاقتصاد ما نحو التقدم و زيادة الإنتاج، شرط أن يسير الاقتصاد نحو النمو و الزيادة. (Rivoire, 1994, p79)

كما يرى بعض الاقتصاديين أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد و أن تصاحبها مجموعة من التغيرات النوعية والكمية في البنى التحتية للاقتصاد و المجتمع ككل، و باعتبار الاقتصاد مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن

تأثر على النمو الاقتصادي، و منه يمكن تعريف النمو بحدوث بحدوث زيادة مستمرة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد في بيئة اقتصادية معينة. (Arrous, 1999, p09)

يعد سولو (Solow) من المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و العمل، حيث يعتبر نموذج سولو من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي، حيث كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى و الفقر، و من خلال نموذجه استنتج أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي، و لكنه اعتبره عاملا خارجيا لا يمكن تفسيره حيث اعتمد سولو على دالة كوب دوغلاس (Kohli, 1999, p418) ذات غلة الحجم الثابتة في تقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي، معتبرا أن عنصر العمل هو الذي يؤثر على النمو الاقتصادي ممثلا باجمالي الناتج المحلي. (البشير، 2008).

و يعتبر عنصر العمل مصدر أساسي من مصادر الانتاج، وبالتالي فهو يؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي يؤثر على العمالة، أي هناك علاقة بين المتغيرين و هو ما استنتجه أوكن بعلاقة «Okun's Law» (1962)، إذ قام بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة، حيث يبين هذا القانون بمفهومه الدقيق وجود علاقة سلبية بين التغيّرات في معدّلات البطالة حول معدّلها الطبيعي والتغيّرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدّله المحتمل. (Verne, 2007) ويفترض هذا القانون وفقا للبيانات الإحصائية التي اعتمد عليها أن كل ارتفاع قدره 3% في الناتج المحلي الإجمالي يقابله تراجع في معدّل البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة.

وتقترح الآلية الأساسية لقانون أوكون الأصلي أن الزيادات في الطلب الكلي تجعل الشركات توظف المزيد من العمال من أجل تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات. وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة في حين أن معدّل البطالة يتحرك نحو الاتجاه المعاكس. (Dimitri, 2017) ووجد Okun في دراسته أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0,35 و 0,40

فيما يخص الدراسات السابقة سنستعرض بعضها:

دراسة مجدي الشوربجي أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس الهدف الرئيس لهذه الدراسة يتمثل في قياس أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982- 2005. ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach to Cointegration المقترح من جانب (Pesaran et al., 2001) ، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag(ARDL) Approach المقترح من قبل Pesaran and Shin (1999) لتقدير مرونات الأجلين الطويل والقصير. وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي علي العمالة في الأجلين القصير والطويل ، ووجود أثر موجب ومعنوي لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة علي حجم العمالة في الأجل الطويل. (الشوربجي، 2009)

استهدفت دراسة (Kangasharju and Pehkonen 2001 (دراسة العلاقة بين العمالة والناتج في فنلندا ، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية The Panel Data لعينة مكونة من 85 منطقة خلال الفترة 1990-1996 وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي الآتي: إن العلاقة الآنية بين التغيرات في العمالة ونمو الناتج اختفت في أوائل التسعينات.(2)هناك دليل تجريبي علي استعادة هذه العلاقة في منتصف التسعينات. اختلاف طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلي أخري. (4) أن الفروق القائمة في طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلي أخري

يمكن تفسيرها جزئيًا إلي الفروق في التخصص الصناعي بين المناطق محل الدراسة. (Kangasharju et Pehkonen, 2001)

وقام (Seyfried 2005 (بدراسة أثر النمو الاقتصادي علي العمالة لعينة مكونة من 10 ولايات كبري داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2003 –1990) وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي الآتي: إن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج للولايات المتحدة ككل بلغت 0.47 . وقد تم الحصول علي هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج الانحدار المجمعThe Pooled Regression Model

(2)إن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج تراوحت بين 0.30 و 0.60 في ولايات محددة. وقد تم الحصول علي هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج انحدار لكل ولاية من الولايات محل الدراسة علي حدة.

(3)إن الأثر الموجب الآني للنمو الاقتصادي علي العمالة يستمر لأرباع سنوية تالية في معظم الولايات المكونة للعينة محل الدراسة. (Seyfried, 2005)

كما قام (Al-Ghannam (2005 بدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 2002–1973. ولتحقيق هذا الهدف ، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة (Johansen (1988 ونموذج تصحيح الخطأ ، واختبار سببية Granger. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي وجود علاقة سببية أحادة الاتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلي نمو العمالة، أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد في تفسير التغير حجم التوظف في القطاع الخاص وليس العكس. (Al-Ghannam, 2005)

أما دراسة(Onaran(2007 ، فقد ركزت علي تقدير معادلة الطلب علي العمالة باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية للصناعات التحويلية في بلدان وسط وشرق أوروبا، من أجل اختبار أثر العوامل المحلية (الأجور والناتج) والعوامل الدولية (الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة) علي العمالة خلال فترة التوسع أو إستعادة النشاط الاقتصادي. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي الآتي: إن العمالة لا تستجيب للأجور في أكثر من نصف الحالات. إن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج كانت موجبة ومنخفضة في الأجل القصير. عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات. إن كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية لا تمنع النقص في الوظائف في الصناعات التحويلية ، حيث كان للعوامل الدولية أثرًا موجبًا علي العمالة في حالات قليلة جدًا ، بالإضافة إلي سيادة الآثار غير المعنوية لهذه العوامل ، ووجود آثار سالبة لها في بعض الحالات. (Onaran, 2007)

غير أن دراسة (Biyase and Bonga-Bonga(2007 استهدفت دراسة اختبار فرضية نمو البطالة أو النمو بلا تشغيل Jobless Growthفي جنوب أفريقيا ، باستخدام نموذج المتجه الهيكلي للانحدار الذاتي The Structural Vector Autoregressive Model(SVAR)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي . الحقيقي بنسبة 1 % تؤدي إلي زيادة العمالة بنسبة 0.20 %. ونظرًا لندرة الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، فإن الدراسة الحالية تعتبر مساهمة في الكتابات العربية للأدب الاقتصادي التجريبي المتعلق بالعمالة من حيث المحتوي والمنهجية. (Biyase et Bonga-Bonga, 2007)

سعود وسيلة، قاسمي كمال، تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016، ، حيث هدفت الدراسة لتحديد مكانة الصناعة في الاقتصاد الجزائري و معرفة حجم مساهمتها به، و ذلك من خلال تحليل المعطيات الخاصة

بالمؤشرات الاقتصادية خلال فترة عشر سنوات الماضية، و توصلت الدراسة الى أن الصناعة ظاهريا تلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة كبيرة جدا في كل من الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة، و نسبة جيدة في تشغيل اليد العاملة، الا أن هذه المساهمة لا تعد حقيقية كونها ترتبط بصفة أساسية بالصناعة الاستراتيجية المتعلقة بالمحروقات، و هو ما أثر على حجم التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات. (سعود وقاسمي، 2018)

III- مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي و مساهمتها في العمالة من 1988 الى 2018:

مع بداية الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة أخرى اتبعت فيها مختلف السياسات التنموية، التي ترمي الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، كمعدلات النمو الاقتصادي و كبح معدلات التضخم، و العمل على استقرار معدلات البطالة، و عدة أهداف أخرى.

وكان لارتفاع أسعار البترول مع نهاية 1999 دور كبير في تعزيز ميزانية الدولة و استغلالها من أجل تقوية النشاط الاقتصادي من خلال ثلاث برامج تنموية، ذات طابع كينزي (سعودي 2001)، هدفت الى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و خلق مناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في مختلف القطاعات و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اضافة الى تهيئة و انجاز الهياكل القاعدية التي تسمح باعادة بعث النشاطات المؤدية الى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خصوصا ما تعلق بالعنصر البشري، و ذلك باتباع سياسة مالية و نقدية واسعة من سنة 2000 الى يومنا هذا و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (1) : متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة ما بين 1988-2015

السنة	م.العمالة (الصناعي)	م.العمالة (الفلاحي)	م. العمالة (الخدمات)	VA.م (الصناعي)	VA.م (الفلاحي)	VA.م (الخدمات)
1999-1985	%11,97	%23,22	%48,22	%49,1	%11,29	%39,62
2015-2000	%13,05	%14,68	%56,98	%54,14	%9,57	%36,29

المصدر: النسب من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصاء ONS

و سوف نوضح هذه النسب بيانيا لكي يتضح الفرق بين القطاعات

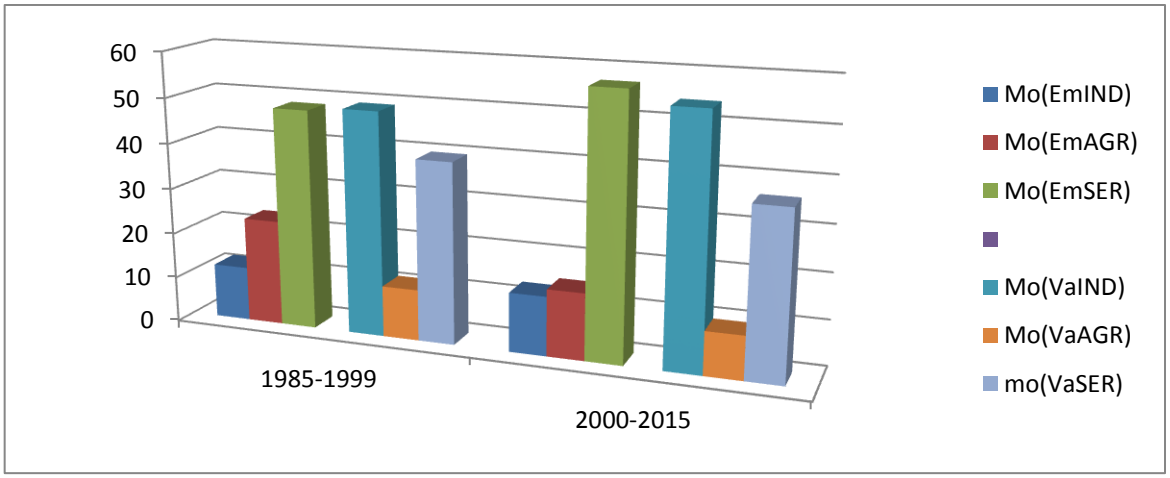

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصاء **ONS**

الشكل (1) : متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة ما بين 1988-2015

عرف نمو القطاعات تذبذبا واضحا، في الفترة الممتدة ما بين 1985 و 2015، فبالنسبة للقطاع الصناعي رغم تسجيل هذا الارتفاع في القيمة المضافة في هذا القطاع، الا أنه لم يكن هناك تأثير كبير في العمالة و خلق مناصب الشغل لهذه الفترة، حيث قدرت متوسط العمالة ب 11,97% و 13,05 % على التوالي للفترتين السابقتين.

أما القطاع الفلاحي فمساهمته في النمو الاجمالي كانت ضعيفة في الفترتين، حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للفترة 2000-2015 حوالي 9,57%، أما متوسط العمالة لهذا القطاع فقدر ب 14,68 % في نفس الفترة، و هذه القيم تدل على ضعف القطاع في هذه الفترة.

أما قطاع الخدمات ، فمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كانت مهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث قدرت القيمة المضافة لهذا القطاع ب 36,29 % في الفترة 2000-2015،و ساهم في نسبة عمالة قدرت ب 56,98% لنفس الفترة.

ان نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، وتعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف اقتصاديات البلدان، حيث يمكن تفسير ضعف هذا القطاع في الجزائر الى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية، وفيما يلي نقوم بالتحليل بحسب الفترات الاقتصادية للبلاد:

III-1 نمو القطاعات الاقتصادية و مساهمتها في العمالة في الفترة ما بين 1998 و 2004

تعتبر مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء مناصب الشغل مساهمة معتبرة منذ بدايته في سنة 2001 إلى غاية 2004 ، و من أهداف هذا البرنامج الإنعاشي إعادة تمويل العجلة الاقتصادية من خلال زيادة الانفاق الكومي الموجه للاستثمار و بالتالي زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره الى زيادة العرض الكلي و رفع مستوى التشغيل (ضيف، 2015)، حيث يعتبر ترقية الشغل من المحاور الإستراتيجية التنموية لهذا البرنامج، إضافة إلى دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل، و يتوقف تقييم البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه العدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن برنامج الإنعاش الاقتصادي التي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية 2003 باعتبارها الفترة التي أنجزت فيها أغلب المشاريع، حيث سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل (Musette, Isli et Hammouda, 2003) و الجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول (2):توزيع مناصب العمل على مختلف القطاعات

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	النسبة المئوية%
الفلاحة و الصيد البحري	273976	44,22
السكن و العمران	83805	13,53
التربية والتكوين المهني و التعليم العالي	64661	10,44
الري	48166	7,77
الأشغال العمومية	36033	5,82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5,52
منشآت ادارية	19381	3,13
منشآت شبابية و ثقافية	17331	2,80

الطاقة	11250	1,82
الصحة	11028	1,78
الاتصالات	10253	1,65
البيئة	5182	0,84
الصناعة	2119	0,34
النقل	1744	0,28
دراسات ميدانية	408	0,07
المجموع	619534	100

المصدر: (ضيف أحمد، 2015، ص 27)

يلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري استحوذ على أكبر نسبة من مناصب الشغل أي بنسبة 44,2%، و كانت هذه النسبة نتيجة للآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2000 ثم يليه قطاع السكن و العمران بنسبة 13,53% وكلا من القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة مما يجعل هذه العناصر معرضة للزوال في حالة توقف النمو بهذين القطاعين، أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية و المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي (مسعودي، 2013)، في حين إذا تكلمنا عن بقية القطاعات، فمن الجدول نلاحظ أنها تبقى ضعيفة في استحداث مناصب شغل و خاصة منها القطاع الصناعي.

بفعل هذا البرنامج تم توفير 728666 منصب 457500 منصب دائم أي 63% و27116 م منصب مؤقت أي بنسبة 37% و قد ساهمت في إنشاءها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و يمكن أن نلمس الأثر الذي أحدثه البرنامج على مستوبي التشغيل و معدلات البطالة من خلال متابعة تطور القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفع نسبة التشغيل و نمو اليد العاملة من خلال الجدول التالي:

جدول (3) : تطور معدل نمو اليد العمالة حسب القطاعات في الجزائر للفترة ما بين 2000 و 2004

القطاعات الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	/	%12	%8,2	%8،8	%14,52
قطـــاع البنـــاء و الاشـــغال العمومية	%5,1	%2,8	%7,0	%5,4	%31,84
قطاع الصناعة	%0,8	%1,0	%0,3	%1,1	%21,02
قطاع الخدمات	%1,4	%2,0	%3,7	%3,7	%13,22
المعدل	/	%4,45	%4,8	%4,75	%20,15

المصدر: ضيف أحمد، سياسة الإنفاق العام في الجزائر و أثرها على سوق العمل، مرجع ص 179

سجلت معدلات النمو تحسنا ملحوظا طيلة هذه الفترة، إلا أن النمو يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات. فمن خلال الجدول التالي يلاحظ أن النسبة الكبيرة في تكوين الـ PIB تعود إلى قطاع المحروقات حيث ارتفعت هذه النسبة من 24.5 % سنة 1998 إلى 38.2 % سنة 2004. بينما نسبة القطاع الفلاحي فقد تراجعت من 12.5 % سنة 1998 إلى 9.1 % سنة 2004. و إذا كان قطاع الخدمات غير السلعيّة قد عرف ارتفاعا فإنه وفي المقابل تراجعت نسبة قطاع الخدمات السلعية. و الجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول(4) : تطور نصيب (%) كلّ قطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	12,5	11,9	10,08	11,93	11,44	11,99	11,38
المحروقات	24,5	29,6	47,11	41,82	40,51	43,49	45,48
الصناعة	9,9	9	8,47	9,13	9,25	8,27	7,61
BTPH	11,6	10,2	9,76	10,39	11,24	10,36	9,96
الخدمات	26,8	25,6	24,56	26,70	27,54	25,88	25,55
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

Source : Services du Délégué à la Planification

يمكن القول أن النشاط الاقتصادي العام هو تابع لقطاع المحروقات، فإذا انتعش هذا الأخير بسبب ارتفاع سعره فإن معدّل النمو العام يزداد تبعا لذلك، و من تم فهو المحرك الوحيد للاقتصاد، حيث ساهم هذا الأخير بنسبة 45,48%في نمو الناتج المحلي الإجمالي، يأتي بعده قطاع الخدمات حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 25,88 **%**سنة 2003 و 25,55 **%**سنة 2004، تجلت أهمية هذا القطاع في هذه المرحلة مع دخول الجزائر اقتصاد السوق و بدء تنوع الخدمات، أما القطاع الفلاحي فكان ذو تأثير ضعيف على معدلات نمو الناتج الوطني حيث سجل نسبة 11,38**%** سنة 2004، قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي فلم يساهما الا بنسبتي 9,96 **%** و 7,61**%** على التوالي سنة 2004.

III-2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي و مدى مساهمتهم في العمالة مابين 2005 و 2015

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، حيث تميزت هذه الفترة بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2010)، لقد خصص له ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب و الآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي (علام، 2015)، نستطيع القول أن مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية كان لها أيضا الأثر في نمو الناتج المحلي لهذه الفترة، و سوف نرى ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول(5): مساهمة القطاعات الاقتصادية(%) في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2010 %

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
المحروقات	52,09	52,94	50,97	53,65	38,59	43,28	48,59
الفلاحة	9,03	8,74	8,82	7,81	11,56	10,51	9,41
الصناعة	6,50	6,13	5,98	5,57	7,08	6,39	6,27
BTPH	8,76	9,19	10,28	10,29	13,59	13,02	10,85
الخدمات	23,60	22,97	23,92	22,69	29,16	26,78	24,85

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

من الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الحيوي المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثر على معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة ب 48,58% مما يعني أنه الموجه للاقتصاد الوطني، يبقى قطاع الخدمات ثاني قطاع يأثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة مشاركته في الناتج بلغت 24,85% كمتوسط خلال نفس الفترة و ذلك كنتيجة لسياسة

الإنعاش الاقتصادي، باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية و هو ما أدى بالقطاع بتسجيل معدلات نمو متزايدة.

أما القطاع الفلاحي فنسبة مساهمته في الناتج كانت ضعيفة نوعا ما قدرت ب 9,41%، و ذلك بسبب الظروف الطبيعية و المناخية التي مرت بها الجزائر، ففي سنة 2008 سجل القطاع الفلاحي نسبة نمو سالبة (-5,3%) بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها البلاد خلال نفس السنة، و في سنة 2010 تحسنت الظروف المناخية لتعود نسبة نمو الناتج الى حوالي 11,00%.

بلغ متوسط نسبة النمو لقطاع البناء و الأشغال العمومية 10,85 %، حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة في برامج النمو خلال فترة الإنعاش الاقتصادي في رفع معدلات نموها، إلا أنه يبقى تأثير القطاع ضعيفا على معدلات النمو الاقتصادي بسبب تدني مساهمته في الناتج.

إن القطاع الصناعي يعد القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج 6,27، مما يبين عدم تجاوب هذا القطاع لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

تميزت هذه المرحلة بتطبيق برنامج توطيد النمو 2010-2014، حيث هدف هذا البرنامج إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة أهمها (www.radiolgerie.dz):

- الحد من البطالة و ذلك بخلق 3 ملايين منصب عمل
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار
- تطوير الادارة و تفعيل آليات الحكم الجيد
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية.

لقد جاءت التنمية البشرية ضمن أولويات هذا البرناج، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الاجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، أما فيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي فنوضحها في الجدول التالي:

جدول (6) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	10.48	11.48	12,75	13,36	15,58
المحروقات	46,45	44,70	38,78	35,13	25,22
الصناعة خارج المحروقات	5,88	5,88	5,98	6,32	7.25
B T P	11,81	12,04	12,64	13,53	15,35
الخدمات	25,36	25,88	29,88	31,64	36,60
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

و الشكل التالي يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي للفترة 1998-2015 بالنسب

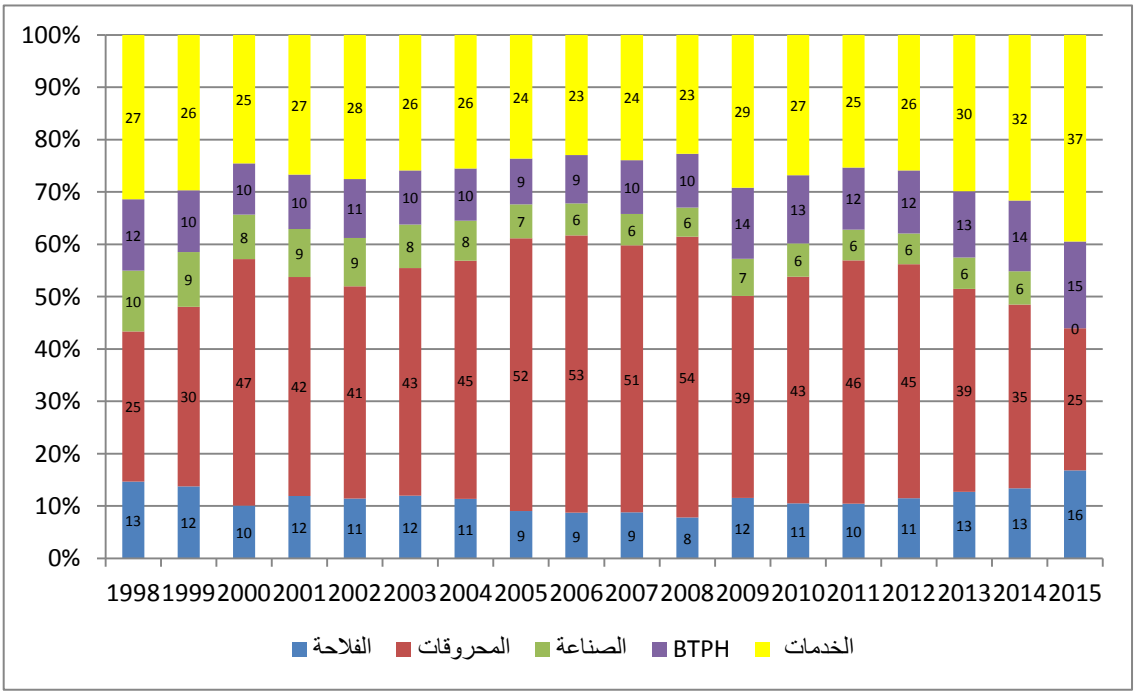

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

الشكل (2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية(%) في الناتج الداخلي الخام للفترة 1998-2015

ان معدلات النمو طيلة فترة الدراسة لم تساهم بصفة متوازنة في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية، التي كان لها الدور في دفع عجلة النمو، و بالتالي خلق مناصب الشغل، حيث اختلفت مساهمة القطاعات (الاقتصادي، الفلاحي، الخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي و الجدول التالي يوضح متوسط مساهمة هذه القطاعات في الناتج، و ما يقابلها من متوسط عمالة لنفس الفترة.

III-3 المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر معدل تطور النمو الاقتصادي(2015 – 2019)

أ- النص الكامل للبيان المتوج لأشغال الثلاثية:

اختتمت أشغال الثلاثية بالجزائر عشية الانطلاق في المخطط الخماسي 2015-2019 يوم الخميس 18 سبتمبر 2014، انتهاج الحكومة في عملها مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. مواصلة جهد التنمية الوطنية الذي شرع فيه سنة 2000. وتجند جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على درب بناء اقتصاد تنافسي وبارز ومتنوع بوسعه أن يساهم في إخراج البلاد نهائيا من تبعيتها إلى المحروقات. (شيبي وشكوري، 2008)

ب- تشجيع الخطة الخمسية الجديدة لنمو الجزائر، 2015-2019 الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر :

ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد. ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي(حوالي5%) يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات فروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي والمحافظ للبيئة، والنباتات الطبية، الخدمات المرتبطة بالبيئة، إلخ.)، ومعدل الاندماج الصناعي (الذي) والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقاربة قائمة على إعادة التوازن بين 15% و10يتراوح ما بين

مختلف المناطق المجالات الترابية ،كما يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تزال قليلة الانفتاح على الابتكارات، ولا تأخذ الاستدامة البيئية بشكل كاف بالاعتبار. ولهذا السبب، يتعين على الدولة أن تعزز وتوسع من استفادة الشركات الصغرى والمتوسطة من تدابير الدعم (التمويل، التكوين، الولوج للابتكارات التقنية) والتأهيل، وذلك من أجل تمكينها من الاستفادة من تطور التقنيات والأسواق. لقد باشر البلد عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية. غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل. ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية .

تشجع الخطة الخمسية الجديدة(لنمو الجزائر)الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر و المتمثل في الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة. يمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخمسية للنمو ،والتي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة،وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية والتكوين المهني،فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة. وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع مجددة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية، في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة (7% في أفق 2019).
كما يجب توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار، وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها اليوم غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر.

أ- أهداف المخطط الخماسي2015_2019 :

رصدت الدولة نحو 262مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 وكما تم فتح حساب رقم 143-302 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015_2019 هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها.

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، ستقوم الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمور قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.
وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

_ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار
_ منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن, والتربية . التكوين, والصحة العمومية ، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ
_ نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
_ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات .
_ واستحداث مناصب الشغل .

_ بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.

_ مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة

_ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة. ولهذا الغرض، أعربت الحكومة والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون عن ارتياحهم للتوقيع، بتاريخ 15 سبتمبر 2014، على الاتفاق الإطار بين خمسة عشر دائرة وزارية والاتحاد العام للعمال الجزائريين وست منظمات لأرباب العمل، من أجل تطوير المؤهلات المهنية وتعزيز كفاءات العمال .

_ مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل

_ إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي .

_ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية ، ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات ، وترقية المناولة .

_ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار، والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيد.

_ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة .

_ ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية .

– ترقية الشراكة العمومية, الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به .

_ و من بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين الظروف المعيشية للسكان و انجاز برامج تنموية بلدية هامة و كذا توسيع شبكات الطرقات و الطرقات السريعة و السكك الحديدية حسبما أكده بيان رئاسة الجمهورية، و بهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.

_إنجاز المناطق الصناعية في مناطق الجنوب والهضاب العليا وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية، ببناء محطات لتكرير المحروقات و التحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات و تكثيف استغلال المحاجر، وكذلك سيتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا و تعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.

_كما ستتواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية. وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.

_ وعلى صعيد عصرنة المنظومة المصرفية و المالية فسيتم التعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي ومواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنوعيه. وفي هذا الإطار وفضلا عن تكثيف

الشبكة البنكية و المالية فان أهم العمليات المدرجة في مخطط العمل هي تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية والتقليص من آجال معالجة ملفات القروض وتحسين حكامة البنوك العمومية وتفعيل سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الايجاري وترقية بورصة الجزائر وتمويل استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

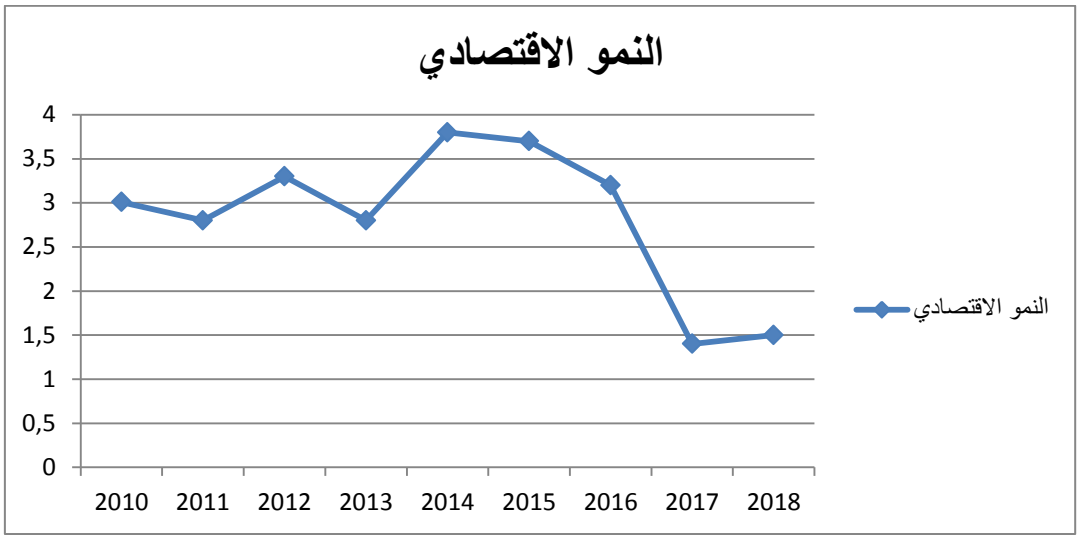

المصدر : من إعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات .

الشكل (3) : تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ما ين 2010 – 2018 .

بعد أن حققت الجزائر نموا اقتصاديا جيدا إلا أنه بعد سنة 2015 بدا بالانخفاض فبعد ما كان 3.2 % سنة 2016 أصبح 1.4 % سنة 2017 ، 1.5 % سنة 2018، مما نستخلصه أن البرنامج الذي عمل الحكومة لم يحقق الأهداف المسطرة وذلك أن الجزائر تفتقر إلى الكفاءة في تطبيق الخطط المسطرة لسير النمو.

IV-تحليل آثار مساهمة القطاعات الاقتصادية على العمالة في الجزائر للفترة ما بين 1988-2018

IV-1 نموذج الدراسة:

اعتمادا إلى ما تعرضنا له في الجانب النظري و الدراسات السابقة، سنستخدم في دراستنا نموذج انحدار خطي لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و سوق العمل من خلال تقييم مساهمة القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد (الفلاحي، الصناعي، الخدمات)، و كذا مساهمة الاستثمار كمتغيرة مساعدة، في خلق مناصب عمل في سوق العمل في الجزائر، بالاعتماد على نموذج بسيط لتعظيم الربح، في الإشارة إلى المنهجية المتبعة من طرف ميلنر ورايت (Melner et Wright, 1998) بالإضافة لدراسة إدواردز ((1988)Edwards.S.) حيث افترض أن العمالة في هذا النموذج يفترض أن تكون متنقلة بين عدة قطاعات اقتصادية (Palméro et Roux, 2010).

وبالنظر إلى البيانات المتاحة، تم تسليط الضوء على مجموعة من القطاعات للعينة، وتأخذ التعبير التالي:

$$Emploi= f(VaAGR, , VaInd, , VaSer ,Inv)$$

و بإدخال اللوغاريتم على النموذج لا يصبح لدينا مشكلة عدم تجانس بيانات السلسلة الزمنية حيث أن القيم المضافة لمختلف القطاعات المأخوذة ممثلة بنسب مئوية، أما سلسلة العمالة فمقدرة بالملايين، و تصبح معاملات النموذج مرونات أي إذا تغير أي متغير مستقل بوحدة واحدة سيتغير العمالة بقيمة المعامل.

$$LnEmploi_t= a_1+a_2LnVaAGR_t +a_3LnVaInd_t+ a_4LnVaSer_t +a_5LnINV+\varepsilon_i$$

نلاحظ أن النموذج القياسي هو ذو طابع احتمالي، لهذا تم ادراج حد الخطأ ε_i، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تأثر في العمالة، وتم اهمالها في النموذج.

III-2 متغيرات الدراسة :

Emploi: و تمثل العمالة في الفترة الزمنية ما بين 1988- 2018 ، حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

VaAGR: نصيب (%) قطاع الفلاحي في تكوين القيمة المضافة ، و هي سلسلة تمتد ما بين 1988-2018 حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

VaInd : نصيب (%) قطاع الصناعي في تكوين القيمة المضافة، و هي سلسلة تمتد ما بين 1988-2018 حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

VaSer: نصيب (%) قطاع الخدمات في تكوين القيمة المضافة، و هي سلسلة تمتد ما بين 1988-2018 حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

بالاعتماد على برنامج Eviews (9) ، تم تمثيل هذه السلاسل بيانيا، و ظهر لنا أن مجموع السلاسل تحتوي على جدر الوحدة

اختبار الاستقرارية: يعتبر شرط استقرار السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة و تحليل السلاسل الزمنية، حيث هناك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، في بحثنا هذا سنستخدم طريقة اختبار جدر الوحدة Unit Root Test الذي يمكن أجرائه بعدة طرق، الأولى تدعى اختبار دكي-فولر Augmented DickeyFuller(ADF) والثانية تدعى أختبار فيليبيرون Phillips Perron (PP) ، أما الطريقة الثالثة فتدعى اختبار KPSS.

أما نتائج الاختبار فنبينها في الجدول التالي:

الجدول (7) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة ADF

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بذون ثابت و اتجاه
Lnemploi	-0,267454	-1,936612	2,801301	-6,637643***	-6,525932 ***	-5,148866***
LnVaagr	-2,818661	-3,222017	0.234199	-7,073885***	-6.953486***	-1,030162***
Lnvaind	-1.118061	-0.754260	-1.801756	-5,087917***	-5,337006***	-5,128373***
Lnvaser	-1.154998	-0,838125	0,589120	-5,412128**	-5,745417**	-5.482957***
lnINV	-2,508640	-1,637968	2,318957	-3,177746**	-3,884027**	-0,866897*

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب القيم الجدولية ** معنوية عند مستوى 5 % حسب القيم الجدولية * معنوية عند مستوى 10 %حسب القيم الجدولية

طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 5 فترات.

يتضح من اختبار الاستقرارية أن السلاسل (lnemploi, lnvaAgr, lnvaInd, lnvaSer, lnINV) بعضها هي سلاسل تحتوي على جدر الوحدة، و بذلك قمنا بقبول فرضية العدم أي أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكن ستستقر بعد الفروقات الأولى أي تم رفض فرضية العدم التي تشير الى عدم استقرارية

السلسلة، بعداجراء الفروقات الأولى و على أساس النتائج المتحصل عليها، نستنتج أن السلاسل متكاملة و بالتالي سنقوم باختبار التكامل المشترك على نفس السلاسل.

VI-2 اختبار التكامل المشترك:

ومن اهم اختبارات التكامل المشترك هي طريقة Engle- Granger (1987) ذات الخطوتين وطريقة Johanson and Juselius (1990)، وحتى يمكن تطبيق اختبار Johansen and Juselius(1990) يجب اولا تحديد فترة الابطاء الامثل p، فسوف نقوم أولا باستخراج درجة التباطؤ باستخدام نموذج var، و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (8) : تحديد درجة التباطؤ باستعمال نموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNEMPLOI LNIND LNINV LNSER LNAGR
Exogenous variables: C
Date: 01/13/19 Time: 11:07
Sample: 1988 2018
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	103.9094	NA	5.88e-10	-7.064955	-6.827061	-6.992228
1	222.1184	185.7570*	7.81e-13*	-13.72274	-12.29538*	-13.28638*
2	249.4123	33.14264	8.01e-13	-13.88659*	-11.26976	-13.08660
3	277.1463	23.77200	1.15e-12	-11.08188	-10.27558	-12.91826

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثتين، بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من النتائج، تبين لنا انطلاقا من احصائيات FPE أن درجة التباطؤ (1) هي المثلى أي اصغر قيمة، و فيما يخص نتائج التكامل المشترك نوضحها في الجدول التالي :

الجدول (9) : نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 01/13/19 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1990 2018
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: LNINV LNSER LNIND LNEMPLOI LNAGR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.833973	98.05875	76.97277	0.0005	
At most 1	0.504019	45.98617	54.07904	0.2153	
At most 2	0.382383	25.65085	35.19275	0.3617	
At most 3	0.260881	11.67613	20.26184	0.4783	
At most 4	0.095459	2.909518	9.164546	0.5977	

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.833973	52.07258	34.80587	0.0002	

At most 1	0.504019	20.33532	28.58808	0.3869	
At most 2	0.382383	13.97472	22.29962	0.4643	
At most 3	0.260881	8.766609	15.89210	0.4593	
At most 4	0.095459	2.909518	9.164546	0.5977	
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال جدول الأثر و القيم الذاتية نلاحظ ما يلي:

من السطر الأول للجدول الفرضية المعدومة الاولى $(H0)_1$: لا يوجد تكامل مشترك، و بما أن الاحتمال لهذه الفرضية $(prob<0,05)$، اذن نرفض $(H0)_1$ و بالتالي يوجد تكامل مشترك. أما من السطر الثاني (At most 1):يوجد تكامل واحد على الأكثر، حيث $(prob>0,05)$ ومنه نقبل $(H0)_2$ و بالتالي يوجد تكامل واحد على الأكثر

نستطيع القول أن هناك علاقة على المدى الطويل بين متغيرات النموذج، و على هذا الأساس نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعطينا العلاقة على المدى الطويل و القصير.

VI-3 استنتاج نموذج تصحيح الخطأ:

لقد أوضح Granger (1988) و Engle-Granger (1987) كيفية ادخال طريقة Granger التقليدية لاختبار السببية في ECM . ولتقدير سرعة الوصول الى التوازن طويل الاجل من اي اختلال في الاجل القصير بين القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية و العمالة فانه يستخدم نموذج تصحيح الخطا Vector Error Correction Model (VECM) المشتق من نموذج VAR Error Correction Model(ECM)**)**

الجدول (10) : نتائج نموذج تصحيح الخطا vecm

Dependent Variable: D(LNEMPLOI)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 01/13/19 Time: 11:13				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
D(LNEMPLOI) = C(1)*(LNEMPLOI(-1) - .540339452413*LNINV(-1) - 35.8785256953*LNIND(-1) - 9.86695427014*LNAGR(-1) -20.5362409056*LNSER(-1) + 237.733029339) + C(2)*D(LNEMPLOI(-1)) + C(3)*D(LNEMPLOI(-2)) + C(4)*D(LNINV(-1)) + C(5)*D(LNINV(-2)) + C(6)*D(LNIND(-1)) + C(7)*D(LNIND(-2)) + C(8)*D(LNAGR(-1)) + C(9) *D(LNAGR(-2)) + C(10)*D(LNSER(-1)) + C(11)*D(LNSER(-2)) + C(12)				
	Coefficient	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C(1)	-0.054655	0.020906	-2.614345	0.0188
C(2)	-0.219466	0.195918	-1.120189	0.2792
C(3)	0.193253	0.203613	0.949118	0.3567
C(4)	0.034060	0.127277	0.267608	0.7924
C(5)	-0.040296	0.112140	-0.359340	0.7240
C(6)	0.603978	1.142946	0.528439	0.6044
C(7)	4.502787	1.202880	-3.743338	0.0018
C(8)	0.008911	0.248005	-0.035930	0.9718
C(9)	-0.886477	0.254989	-3.476527	0.0031
C(10)	0.177100	0.747542	0.236909	0.8157
C(11)	2.595377	0.789749	-3.286330	0.0047
C(12)	0.031622	0.034935	0.905172	0.3788
R-squared	0.637220	Mean dependent var		0.032646
Adjusted R-squared	0.387808	S.D. dependent var		0.067047
S.E. of regression	0.052459	Akaike info criterion		-2.760040

Sum squared resid	0.044031	Schwarz criterion	-2.189095
Log likelihood	50.64056	Hannan-Quinn criter.	-2.585497
F-statistic	2.554892	Durbin-Watson stat	2.028292
Prob(F-statistic)	0.043182		

المصدر : من اعداد الباحثتين، بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

جودة تفسير النموذج تقدر ب 63% لأن معامل التحديد R^2= 0,63، أي أن متغيرات الدراسة تفسر نسبة 63% المتغير التابع lnemploi نلاحظ أن prob(F) أي معنوية فيشر تساوي 0,043<0,05، و هذا يعني أن النموذج معنوي و يمكن الاعتماد عليه في تحليل ظاهرة العمالة، كما أن DW=2 و هذا معناه خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين بقايا النموذج. كما أن معامل التصحيح C1 سالب حيث يقدر ب- 0,054 و معنوي و هو ما يطابق منهجية نموذج تصحيح الخطأ (و هو ما يعطينا سرعة الرجوع الى التوازن التي تقدر بسنة و نصف). أما فيما يخص معنوية مقدرات النموذج فنفسرها كالآتي:

أ- تفسير العلاقة على المدى الطويل :

نموذج الدراسة على المدى الطويل موضح في الجدول التالي (من جدول نموذج التكامل المشترك) نستخدم احصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير الثابث، أي العمالة، و ذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: H0 : B0=0

فرضية البديلة: H : B≠0

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة Tcal للمعلمات المقدرة، و القيم الجدولية Ttab، و ذلك عند مستوى معنوية 5%

قمنا باستخراج احصائية ستيودنت الجدولية عند معنوية 5% و درجة حرية(n-k) حيث nهي عدد المشاهدات و k هي عدد المتغيرات المستقلة و هي تساوي 28-4 و تساوي 24، اذن ستيودنت الجدولية تساوي 1,711.

الجدول (11) : نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

	المتغيرات الخارجية للدراسة				**الثابت**
	lnInv	**lnAgr**	**lnInd**	**lnSer**	
معامل	-0,54	-9,86	-35,87	-20,53	237,73
القيم المحسوبة T_{cal}	-3,566	-3,39	-2,27	-1,83	
المعنوية عند 5%	**معنوي**	**معنوي**	**معنوي**	**معنوي**	

المصدر : من اعداد الباحثتين،بالاعتماد على مخرجات Eviews9

بعد احتساب قيمة T_{cal} يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية T_{tab} لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فاذا كانت $T_{tab}<T_{cal}$، نرفض فرضية العدم، أي أن B لها معنوية احصائية، و بالتالي المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، أما اذا كانت $T_{tab}>T_{cal}$ سنقبل فرضية العدم أي B ليس لها معنوية احصائية، و بالتالي المتغير المستقل لا يأثر في المتغير التابع لدينا أي العمالة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لمعامل الاستثمار: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة T_{cal}=3,566، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل الاستثمار معنوي، اذن يمكن القول أن الاستثمار له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.

✓ بالنسبة لمعامل قطاع الصناعة: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة T_{cal}=2,27، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل الصناعة معنوي، اذن يمكن القول أن نمو القطاع الصناعي له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.

✓ بالنسبة لمعامل قطاع الفلاحة: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة T_{cal}=3,39، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل الزراعة معنوي، اذن يمكن القول أن نمو القطاع الزراعي له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.

✓ بالنسبة لمعامل قطاع الخدمات: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة T_{cal}=1,83، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل قطاع الخدمات معنوي، اذن يمكن القول أن نمو قطاع الخدمات له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.

ب–تفسير العلاقة على المدى القصير:

من قرائتنا لجدول تصحيح الخطأ VECM التغير في العمالة في الفترة T تتأثر سلبا بالتغير في العمالة للفترة T-1، أما بالنسبة للقطاع الزراعي نستنتج، و جود أثر سالب للفترتين السابقتين (T-2)، و هذا راجع الى خاصية استبدال اليد العاملة بالآلة (Effet de subtitution) ، أما قطاع الخدمات فله أثر موجب على تغيرات في العمالة للفترة (T-2). أما بالنسبة للاستثمار و الصناعة فليس لهما تأثير على العمالة في المدى القصير.

IV-4 اختبارات التشخيص

ان احدى مراحل تحليل السلاسل الزمنية المهمة هي مرحلة فحص مدى الملاءمة diagnostic checking، و يتم فحص و تدقيق النموذج من خلال التحليل الجيد لسلسلة الأخطاء المقدرة ، و بعد استخراجنا لنموذج الدراسة ، سوف تتأكد من صلاحيته التامة بمجموعة اختبارات تشخيصية قبل اسقاطه في تفسير الواقع الاقتصادي.

أ–اختبار القانون الطبيعي للبواقي

حيث يضمن هذا الاختبار أن العناصر العشوائية تتوزع وفق التوزيع الطبيعي، و سنستخدم لذلك اختبار، حيث تتمثل فرضيات نموذج JARQUE Bera:

H0 : البواقي تتبع القانون الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع القانون الطبيعي

الجدول (12) : نتائج اختبار اختبار القانون الطبيعيJARQUE Bera

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 01/16/19 Time: 13:51
Sample: 1988 2018
Included observations: 28

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.148913	2	0.9282
2	5.597308	2	0.0609
3	1.900318	2	0.3867
4	1.008964	2	0.6038
5	0.612247	2	0.7363
Joint	9.267749	10	0.5069

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول لاختبار Jacque-Bera أن P-value أي القيمة الحرجة (المعنوية) لكامل الفترات هي أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل H0 أي أن البواقي تتبع القانون الطبيعي و هو المطلوب.

ب- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا Autocorrelation des résidus

مضمون مفهوم الارتباط الذاتي هو كون قيمة الخطأ العشوائي عند الفترة T غير مرتبطة بالخطأ في فترة أخرى

الجدول (13) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 01/16/19 Time: 13:52
Sample: 1988 2018
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	14.44953	25	0.9533	0.493322	(25, 27.5)	0.9606
2	27.64266	25	0.3246	1.134680	(25, 27.5)	0.3719
3	41.42679	25	0.0207	2.082019	(25, 27.5)	0.0318
4	19.33631	25	0.7807	0.706013	(25, 27.5)	0.8083
5	23.88011	25	0.5263	0.929169	(25, 27.5)	0.5714
6	41.01331	25	0.0229	2.048463	(25, 27.5)	0.0348
7	25.72968	25	0.4221	1.027716	(25, 27.5)	0.4699
8	22.97824	25	0.5788	0.882784	(25, 27.5)	0.6215
9	24.84009	25	0.4714	0.979734	(25, 27.5)	0.5182
10	19.73223	25	0.7607	0.724440	(25, 27.5)	0.7902
11	22.59012	25	0.6015	0.863151	(25, 27.5)	0.6429
12	25.82953	25	0.4167	1.033171	(25, 27.5)	0.4645

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

لقد كانت قيمة DW=2,02 أي لا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، أما فيما يخص احصائية لاجرانج اختبار (LM Test)، فتشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، و يتم تحديد الفرض العدمي فهو H0 و الفرض البديل H1 على النحو التالي:

H0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

H1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية

من نتائج الجدول نلاحظ أن P.value عموما هي أكبر من 0,05 بالنسبة ل 12 فترة، و بالتالي نقبل H0، أي البقايا ليست مرتبطة ذاتيا و هو المطلوب.

ج- اختبار عدم ثبات التباين للبقايا (Héteroscedasiticity)

احدى الفرضيات الأساسية في تحليل الانحدار هي ثبات تباين الأخطاء العشوائية (Homoscédasticity)، و يعني ذلك أن متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب ألا يزداد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن، و خلاف ذلك يعني أن البيانات تتصف بما يسمى بعدم تجانس التباين.

فرضيات هذا الاختبار تتمثل في:

H0: ثبات التباين للبقايا.

H1: عدم ثبات التباين للبقايا,

الجدول (14) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين للبقايا

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date : 01/16/19 Time : 13 :54
Sample : 1988 2018
Included observations : 28

Joint test :

Chi-sq	df	Prob.
328.3010	330	0.5161

Individual components :

Dependent	R-squared	F(22,5)	Prob.	Chi-sq(22)	Prob.
Res1*res1	0.822958	1.056449	0.5290	23.04282	0.3993
res2*res2	0.867857	1.492627	0.3497	24.30000	0.3317
res3*res3	0.744989	0.663953	0.7715	20.85968	0.5294
res4*res4	0.851577	1.303981	0.4165	23.84417	0.3555
res5*res5	0.882089	1.700222	0.2910	24.69849	0.3117
res2*res1	0.759558	0.717956	0.7346	21.26763	0.5043
res3*res1	0.777705	0.795119	0.6830	21.77574	0.4733
res3*res2	0.921934	2.684003	0.1380	25.81414	0.2597
res4*res1	0.609567	0.354831	0.9590	17.06787	0.7596
res4*res2	0.943657	3.806433	0.0714	26.42238	0.2340
res4*res3	0.778572	0.799123	0.6804	21.80001	0.4719
res5*res1	0.870794	1.531723	0.3375	24.38223	0.3275
res5*res2	0.886763	1.779772	0.2720	24.82935	0.3053
res5*res3	0.816084	1.008468	0.5546	22.85034	0.4102
res5*res4	0.833906	1.141067	0.4870	23.34937	0.3822

المصدر : من اعداد الباحثتين بلاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن P.value لفيشر (Ficher) هي أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل H0، أي ثبات التباين للبقايا.

IV-5 التحليل الاقتصادي للنموذج:

قطاع الخدمات: من النتائج المحصل عليها و من خلال الجدول (11)، نلاحظ أن زيادة في تغيرات القيمة المضافة لهذا القطاع 1%، التغير في العمالة ستزيد ب 20,53%، نستطيع القول أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي يؤثر على العمالة خلال فترة الدراسة أي على المدى الطويل، حيث يعتبر من القطاعات التي استحوذت أكبر مناصب الشغل و خاصة مع بداية 2001 أي بداية البرامج التنموية، فبعدما كان معدل العمالة في قطاع الخدمات سنة 1999 في حدود 21,50 % ارتفع ليصل الى 26,69 % سنة 2015 (7)، و هو القطاع الوحيد الذي وفر فرص عمل مهمة طيلة فترة الدراسة، إضافة إلى أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي كانت مهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل نسبة 36,29% ما بين 2000 و 2015، الا أن هذا القطاع له أيضا تأثير على العمالة في الأجل القصير، وهذا نظرا للمشاريع الخدماتية و التجارية التي جاءت ضمن حزمة البرامج التنموية الضخمة، و التي كان لها الأثر الدائم على تخفيض نسب البطالة من سنة لأخرى.

أما القطاع الصناعي فله تأثير على العمالة في المدى الطويل فلما تزيد التغير في القيمة المضافة لهذا القطاع ب1%، فان التغير في العمالة تزيد ب 35,87% وهي نسبة مهمة اذا ما قارناها بالقطاعات الأخرى، فباعتباره من أهم القطاعات المساهمة في عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار النفط، أدى الى تحسن الأوضاع الاقتصادية، و بالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2000 و 2015، أي أن أسعار النفط و حجم النمو الاقتصادي كان لهما أثر ايجابي على تخفيض نسب البطالة، و هذا ما أكدته أيضا نتائج الدراسة التي قام بها عبد الرحيم شيبي و شكوري محمد(8) حول البطالة في الجزائر، أما على المدى القصير فليس له تأثير على العمالة.

أما القطاع الفلاحي، هو الآخر له تأثير على العمالة في المدى الطويل حيث أن زيادة 1% في التغير للقيمة المضافة لهذا القطاع، فستزيد تغيرات العمالة ب 9,86%، حيث عرف القطاع تذبذبا في العمالة رغم أهميته الحيوية، حيث سجل انخفاضا في توفير فرص العمل خلال الفترة 2001-2015، فبعدما كانت نسبة العمالة 25,61 % سنة 1985 ، انخفضت لتصل الى 13,69% سنة 2008،هذا الانخفاض راجع إلى التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بانتهاجها سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات الغير فلاحية، إضافة إلى عزوف السكان عن العمل في الزراعة و اللجوء الى وظائف أخرى أكثر راحة و أسرع ربحا خاصة و أن هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية، إضافة إلى تفشي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، و كذلك الفوارق الموجودة بين المداخيل و الأجور مقارنة بين الفلاحة و القطاعات الأخرى ، إضافة إلى أن الدولة لم تستطع تحقيق الفعالية الكافية للنهوض بهذا القطاع، حيث مساهمته في الناتج كانت ضعيفة طيلة الفترة، و سجل القطاع نسبة 11,05% كقيمة مضافة. أما على المدى القصير فلتغير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي أثر سالب على التغير في العمالة للفترتين السابقتين (T-2)، و يمكن تفسير ذلك بخاصية استبدال اليد العاملة بالآلة (Effet de subtitution)

- أما بالنسبة للاستثمار، فنجد أن توفير مناخ استثماري ملائم لهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لأي دولة من أجل استقطاب رأس المال المحلي و الأجنبي، و هذا ما سعت إليه الدولة الجزائرية طيلة مسارها التنموي، و برامج الدعم المستحدثة من أجل تحسين بيئة الاستثمار، بغية النهوض بالاستثمارات المحلية و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، التي كان لها دور فعال في معالجة الكثير من المشاكل.

V- خاتمة:

إن مختلف البرامج التنموية التي باشرت فيها الجزائر طيلة فترة الدراسة، كان لها الأثر في توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث يحوز قطاع الخدمات على المساهمة الأكبر في تكوين الناتج المحلي، و يعود ذلك إلى

استفادته من سياسات دفع الطلب الكلي، و ازدياد حجم المعاملات التجارية الداخلية و الخارجية و ما يتبعها من خدمات بموجب البرامج الاتفاقية، التي تم تطبيقها، حيث استحوذ قطاع الخدمات و الإدارة على أكبر مناصب الشغل، مما يجعله مصدر مهم آخر في تشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

- أما القطاع الصناعي فبالرغم من أنه أحد أهم القطاعات التي يجب أن تساهم في عجلة النمو الاقتصادي فمساهمته في توفير مناصب العمل ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل نسبة عمالة 12,51% ما بين 1985-2015 أي فترة الدراسة، وهي حصة جد ضعيفة بالنسبة للقطاع الذي من المفترض أن يشكل محور عملية التحول الهيكلي.

- أما القطاع الزراعي فعرف تذبذبات و تغيرات في العمالة، حيث سجل مساهمة محدودة قدرت ب 10,43% من اجمالي القيمة المضافة ما بين 1985-2015، على الرغم من البرامج سواء برامج مستقلة على غرار (PNDA)، أو من خلال الدعم المرصود له في برامج الانعاش الاقتصادي، و دعم النمو المتعاقبة، و قد ظل معدل مساهمته في الناتج المحلي متقلبا كما رأينا سابقا، حيث ساهمت المواسم الفلاحية الناجحة في زيادة النمو المحقق خارج المحروقات لاسيما في سنوات 2001، 2003، 2009، ما يوضحان الإمكانيات الضخمة التي تم رصدها لهذا القطاع لم تتمكن على نحو مقنع من رفع إنتاجيته، و ظل هذا الأخير مرتبطا إلى حد كبير بالظروف المناخية، حيث سجل القطاع تراجعا في توظيف العمالة بنسبة 18,95 % طيلة فترة الدراسة، ويبقى هذا القطاع مرهونا بالظروف المحيطة به. و عموما يمكن استنتاج أن توزيع العمالة حسب القطاعات غير منطقي و غير عادل، باعتبار أن أكثر من نصف اليد العاملة المشتغلة متمركزة في قطاع غير منتج، أما القطاعات المنتجة و التي تحقق ثروة فهي تعاني نقص كبير و هو ما يؤثر سلبا على مسار النمو الاقتصادي.

تتطلب عملية النمو الاقتصادي حدوث زيادة حقيقية و تراكمية في كمية السلع و الخدمات المنتجة على المدى الطويل، أي زيادة طاقة الاقتصاد علي استيعاب العمالة و تحقيق مستويات مرتفعة لمعدلات التشغيل في الجزائر و بالتالي امتصاص البطالة يتطلب علينا :

- الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، و ذلك بتحسين مستويات الانتاج من خلال تبني استراتيجيات تنموية للنهوض بجميع القطاعات و خاصة القطاع الفلاحي و الصناعي،
- اضافة الى ذلك ضرورة تنمية الاستثمارات و ذلك بتوسيعها و توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة في مجالات الفلاحة، باعتباره القطاع الأساسي المعول عليه.
- تنويع القاعدة الاقتصادية :وذلك من أجل خلق فرص عمل أكثر والحصول علي مصادر متعددة للدخل.
- ضرورة دعم القطاع الصناعي و تعزيز أداءه أكثر خاصة ذات خاصية الاحلال محل الواردات..
- تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام :تتمثل أهم العناصر اللازمة لتحقيق نمو مستدام في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، ومن ثم النمو الاقتصادي في الآتي(Tahari et al., 2004; Kamgnia, 2006)
- اتباع سياسات اقتصادية فعالة تمكن من ترقية القطاعات المساهمة في الزيادة في معدلات التشغيل.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

البشير عبد الكريم .(2008). تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة.

زكرياء مسعودي .(2013)."**سياسة التشغيل و فاعلية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**"، أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار، و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، 12/11 مارس.

سعود وسيلة، قاسمي كمال، تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02.

ضيف أحمد .(2015). **سياسة الانفاق العام في الجزائر و أثرها على سوق العمل.**

عبد الرحيم شيبي، شكوري محمد .(2008). "**البطالة في الجزائر: دراسة قياسية و تحليلية ما بين 1970-2006**"، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17،18 مارس، القاهرة جمهورية مصر العربية.

عبد الصمد سعودي، حبشي أسماء .(2001). "**أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016)**-دراسة تطبيقية مؤشر هرفندل هرشمان، الملتقى الوطني"استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر".

عرض المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 أمام مجلس الوزراء نهاية العام الجاري www.radioalgerie.dz

علام عثمان .(2015). "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014)**" مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، ، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

مجدي الشوربجي .(2009). أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس

ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

نبيل بوفليح .(2013). **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و العلوم الانسانية، العدد 9.

المراجع الأجنبية :

Al-Ghannam, **H**. **A** .(2005). "The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi Private Firms," http://www.sea.org.sa/files/magazine/num09/Num09-3.pdf

Biyase, **M**. **and Bonga-Bonga**, L .(2007). "South Africa's Growth Paradox," http://www.ifw kiel.de/VRCent/DEGIT/paper/degit_12/C012_043.pdf

Ioannis BournakisDimitris K. Christopoulos .(2017). Output and Unemployment: Estimating Okun's Law for Greece, Political Economy Perspectives on the Greek Crisis pp 278-279.springer link.

Jean Arrous .(1999). Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil.

Jean Rivoire .(1994). L'économie de marché, Que sais-je ? Alger, editions Dahleb.

Jean-Francois VERNE .(2007). la causalité entre la croissance économique, le chomage, et les impots :une analyse revisitée de la loi d'Okun, cahiers économiques de Bruxelles, vol 50 n°3, p 362

Kangasharju, **A**. **and Pehkonen**, **J** .(2001). "Employment-Output Link in Finland: Evidence from Regional Data," *Finnish Economic Papers*, 14(1), 41-50.

Melner, C. et Wright, P .(1998). ''**Modelling labour market adjustment to trade liberalisation in an industrializing economy**'' *Economic Journal*, Vol.108 , pp. 509-528.

Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki ISLI, Nacer Eddine Hammouda .(2003). **Marché du travail et emploi en Algérie « Eléments pour une politique nationale de l'emploi**, **profil de pays** », organisation internationale de travail, bureau de l'OIT à Alger, octobre, p 27

Onaran, **ö** .(2007). "Jobless Growth in the Central and Eastern European Countries: A Country Specific Panel Data Analysis for the Manufacturing Industry," http://www.wu-wien.ac.at/inst/vw1/papers/wu-wp103.pdf

Palméro. S .(2010). N. Roux , ***dynamique sectorielle et création d'emploi au Maroc***, l'Année du Maghreb, n° 06, *pp* ***13-15***[1]

Seyfried, **W** .(2005). "Examining the Relationship between Employment and Economic Growth in the Largest Stats," http://www.ser.tcu.edu/2005/SER2005%20Seyfried%2013-24.pdf

Ulrich KOHLI .(1999). Analyse macroéconomie, De Boeck, Bruxelles Belgique.